Distr.: General
11 April 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والستون

جنيف، 20 حزيران/يونيه – 1 تموز/يوليه 2022

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: جني الفوائد المحتملة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تحقيق النمو الشامل – لمحة عامة

موجز

يهدف تقرير الأونكتاد المعنون *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2021: جني الفوائد المحتملة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تحقيق النمو الشامل* إلى تزويد الحكومات في أفريقيا والشركاء في التنمية بالمعرفة اللازمة بشأن الكيفية التي يمكن بها الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تحقيق النمو الشامل وبشأن الحاجة إلى سياسات متكاملة تجعل من منطقة التجارة الحرة منطقةً شاملة للجميع عبر البلدان في أفريقيا وداخلها.

ولتحقيق الإمكانات التصديرية لأفريقيا، يلزم تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية فيما بين البلدان الأفريقية وزيادة القدرات الإنتاجية لتيسير التجارة الإقليمية. ويحدد التقرير القدرات الإنتاجية الإقليمية، وتطوير سلسلة القيمة في تجهيز الأغذية الزراعية، وصناعة المركبات، بوصفها محركات محتملة للنمو المفضي إلى التحول. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير تحليلاً للكيفية التي يمكن بها أن يستفيد الجميع من المكاسب المتوقعة من فرص التجارة والإنتاج والاستثمار والنمو التي تتيحها منطقة التجارة الحرة. وتُستخدم مجموعة من مصادر البيانات في تقييم مختلف أبعاد الشمول، المتعلقة بكل من الدخل والاستهلاك وبالمشاركة الاقتصادية المتساوية. ولكي تسخَّر فوائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تسخيراً كاملاً وتعمّ الجميع، ينبغي أن تُراعى أشكال التجارة غير الرسمية والجهات صاحبة المصلحة عند التصميم والتنفيذ.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- على مدى العقود الماضية، لم يستند التكامل الإقليمي في أفريقيا إلى برنامج محض لتحرير التجارة، بل كان قائما على ركن الاعتماد الجماعي على الذات، أو هو يشكل، بالمفهوم الحالي، خطوة نحو بناء قارة مسالمة ومزدهرة ومتكاملة. ومن المتوقع أن تغير منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية قواعد اللعبة بالنسبة لطموحات التنمية في أفريقيا. ويعكس تصميم الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التزاماً صريحاً بإنشاء إطار لتكامل اجتماعي واقتصادي أعمق وتحسين التعاون الذي يمكّن التجارة والاستثمار وحركة الناس لدعم التصنيع وتطوير قطاع خدمات مفعم بالنشاط. ويمكن أن تولِّد هذه الإنجازات في نهاية المطاف وظائف لائقة وأن تزيد الإيرادات وتسهم من ثم في النمو الشامل في القارة. وزيادة التركيز على تعميق التجارة داخل المنطقة، والاستثمارات عبر الحدود في الهياكل الأساسية، وتعزيز سياسات التجارة والتصنيع التي تشجع "الصنع الأفريقي" أمرٌ أساسي لازدهار القارة في المستقبل وبناء قدرتها على الصمود في وجه الصدمات العالمية، المالية منها والمتصلة بالغذاء والمناخ والجوائح. ولكي تغير منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية قواعد اللعبة، تحتاج البلدان الأفريقية إلى اعتماد سياسات تعزز الاتساق بين التدابير التجارية وأهداف التنويع واستيعاب الجميع. وما لم يتحقق ذلك، فإن منطقة التجارة الحرة قد تقتصر على خطة لتحرير التجارة، ومن ثم لن تحقق آمال شعوب أفريقيا وتطلعاتها. وإذا ما نُفذت منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تنفيذاً فعالاً، فإنها ستساعد في التصدي للتحديات الناشئة عن الاعتماد المفرط في أفريقيا على إمدادات السلع الأولية والبضائع التي تجسد قيمة مضافة محدودة بالنسبة للأسواق العالمية.

2- ويتطلب طموح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المتمثل في تحقيق التحول تنفيذَ الاتفاق المنشئ للمنطقة تنفيذاً فعالاً لتهيئة بيئة تكفل تكافؤ الفرص للشركات الأفريقية والعمال الأفارقة. ويستلزم ذلك، على سبيل المثال، أن تتاح للمنتجين والتجار (الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) فرص جيدة للوصول إلى الأسواق والموارد الإنتاجية. ويحتاج العمال إلى اكتساب مهارات أفضل للاستجابة لمتطلبات سوق العمل المتطورة. وكيما تحقق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية نمواً شاملاً، لا بد من التصدي للتفاوتات بين مختلف الكيانات بين البلدان وداخلها (بما في ذلك، في جملة أمور، أوجه التفاوت أو عدم المساواة بين الرجل والمرأة؛ والجهات الفاعلة غير الرسمية والرسمية؛ والمناطق المختلفة، فيما يتعلق بالنمو) بطريقة فعالة ومستدامة. ويتعين على الحكومات أن تعزز بيئة تمكينية مؤاتية يظل فيها القطاع الخاص العمود الفقري للنمو المفعم بالنشاط الذي تقوده الصناعة والخدمات. والتكامل الإقليمي أمر بالغ الأهمية لأنه ينطوي على إمكانية تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في التغلب على الحواجز أمام التجارة التي تعيق تدفق الناس والسلع والخدمات والمعارف. ومن الضروري أيضاً زيادة التعاون بين الاقتصادات من أجل تعزيز السلام بين البلدان الذي يشكل بدوره محركاً للازدهار. وسترتبط الجهود الوطنية التي تبذلها الاقتصادات في أفريقيا لتعزيز النمو والحد من عدم المساواة والحد من الفقر، إلى حد ما، بنجاح أو فشل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

3- وتحتاج أفريقيا إلى مواصلة التحسينات المؤسسية والإصلاحات الهيكلية لتعظيم الإمكانات التي ينطوي عليها التكامل الإقليمي في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. بيد أن القدرة على تحقيق الفوائد المحتملة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بسلاسة يتوقف على عدة عوامل، منها مستوى التكامل والسياسات وغيرها من التدخلات التكميلية القائمة التي تسمح باستغلال الفرص التي يتيحها التكامل الأعمق بطريقة فعالة. ومما يزيد هذه القضايا أهميةً وإلحاحاً أن التجارة الحرة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بدأت رسمياً في كانون الثاني/يناير 2021. ويشير الطابع المتطور نسبياً للتجارة فيما بين البلدان الأفريقية إلى أن السوق الإقليمية قد

تتيح مجالاً أكبر (غير مستغَل إلى حد كبير حتى الآن) لدعم التنويع الاقتصادي، شريطة أن يتم تناول منطقة التجارة الحرة وتنفيذها بوصفها فرصة لتعزيز الاتساق في إطار السياسة التجارية لأفريقيا وخطة التحول الهيكلي للقارة.

4- ويتطلب الحد من الفقر بشكل سريع ومستدام نمواً شاملاً للجميع يسمح للناس من مختلف الفئات (أي حسب نوع الجنس والعرق و/أو الدين مثلاً) وفي مختلف القطاعات (الزراعة و/أو التصنيع والصناعة و/أو الخدمات) بالمساهمة في النمو الاقتصادي و/أو الاستفادة منه. ويشير النمو الشامل إلى كل من وتيرة النمو وتوزيعه الذي يضمن الإنصاف والمساواة في الفرص والحماية في سياق تحولات السوق والعمالة، مما يسمح لجميع شرائح السكان بالوصول العادل إلى فوائد النمو. ويقوض ارتفاع مستويات عدم المساواة أثرَ النمو على الحد من الفقر[1]. وقد شهدت الاقتصادات الأفريقية فترة من النمو غير المسبوق في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين ويرجع ذلك جزئياً إلى تحسن سياسات الاقتصاد الكلي في القارة، لتسجل بعد ذلك تباطؤاً منذ عام 2010. ومع ذلك، تشير الاتجاهات الأخيرة في الفقر والنمو إلى نمط معاكس لعملية النمو الشامل. فالقارة لاتزال تستضيف غالبية فقراء العالم، وسط ارتفاع متواصل لمستويات عدم المساواة[2]. واستمرت الفجوة بين الأغنياء والفقراء في الاتساع في معظم بلدان أفريقيا، وهي ثاني أكثر القارات تفاوتاً، حيث تستأثر حفنة من أغنى الناس، تمثل 0,0001 من سكان القارة تقريباً، بنحو 40 في المائة من مجموع الثروة في أفريقيا[3]. وبالمقارنة مع البلدان النامية الأخرى، ففيما يتعلق بعدم المساواة في الدخل داخل البلدان، يقدر متوسط مؤشر جيني في أفريقيا بـ 0,43 مقابل 0,39 بالنسبة لسائر البلدان النامية[4]. وعلاوة على ذلك، تعدّ مستويات عدم المساواة بين الجنسين في المنطقة من بين أعلى المعدلات في العالم، الأمر الذي يخلق، إلى جانب ارتفاع مستويات عدم المساواة الاقتصادية، "شبكة خانقة من الإقصاء"[5]. وقد أظهرت الجائحة الحالية كذلك أن ارتفاع مستويات عدم المساواة في المنطقة تزيد من تعرض الفئات المهمشة للصدمات الخارجية، ولا سيما الفئات التي تعاني من تدني فرص الوصول إلى المرافق الصحية والتعليم والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية. لذلك، يظل فهم مدى قدرة الفئات الضعيفة والمهمشة على المشاركة الكاملة في فرص النمو التي توفرها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والاستفادة منها أمراً حتمياً في تعزيز تحقيق خطة عام 2063. وأخيراً، فيما يتعلق بالتجارة، انخفضت حصة أفريقيا في التجارة العالمية انخفاضاً مطرداً على مدى السنوات الخمسين الماضية. وتعتمد

(1) B BN Adeleye, O Gershon, A Ogundipe, O Owolabi, I Ogunrinola and O Adediran, 2020, Comparative investigation of the growth-poverty-inequality trilemma in sub-Saharan Africa and Latin American and Caribbean countries, *Heliyon*, 6(12); AK Fosu, 2015, Growth, inequality and poverty in sub-Saharan Africa: Recent progress in a global context, *Oxford Development Studies*, 43(1):44–59; E Ianchovichina and S Lundström, 2009, Inclusive growth analytics: Framework and application, Policy Research Working Paper No. 4851, World Bank.

(2) M Schoch and C Lakner, 2020, African countries show mixed progress towards poverty reduction and half of them have an extreme poverty rate above 35 per cent, 22 December، متاح في الرابط التالي: https://blogs.worldbank.org/opendata/african-countries-show-mixed-progress-towards-poverty-reduction-and-half-them-have-extreme (اطُّلع عليه في 16 آذار/مارس 2021).

(3) E Seery, J Okanda and M Lawson, 2019, A tale of the continents: Combat inequality in Africa, Oxfam briefing paper.

(4) H Bhorat and K Naidoo, 2017, Drivers of inequality in the context of the growth-poverty-inequality nexus in Africa: An overview of key issues. في: United Nations Development Programme, Income *Inequality Trends in Sub-Saharan Africa: Divergence, Determinants and Consequences* (New York):53–73.

(5) Seery et al, 2019.

القارة اعتماداً كبيراً على الواردات وعلى صادرات الموارد الطبيعية القائمة على السلع الأساسية. وفي عام 2019، مثلت أفريقيا 2,8 في المائة من التجارة العالمية، في حين مثلت التجارة البينية الأفريقية 14,4 في المائة فقط من إجمالي تجارة القارة. ولم تحدد بلدان أفريقيا بعدُ وسائل فعالة لتعزيز النمو المستدام والارتقاء بمستويات المعيشة. ومن الأفكار الأساسية التي تقوم عليها عملية التكامل الإقليمي في أفريقيا أن هناك إمكانات كبيرة لم تتحقق لزيادة التجارة داخل المنطقة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

5- وإزاء هذه الخلفية، يمكن لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن تكون مفيدة في عكس الاتجاهات الحالية في الفقر وعدم المساواة والنمو، والمساعدة في وضع أفريقيا على مسار نمو شامل ومستدام، كما هو مبيَّن في *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2021: جني الفوائد المحتملة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تحقيق النمو الشامل*[(6)]. ويرد ضمن التقرير تحقيق في الكيفية التي ستؤثر بها الاتجاهات والممارسات الأخيرة في مضمار السياسة العامة، ولا سيما تلك التي يتوقع أن تسود في إطار منطقة التجارة الحرة، على آفاق تحقيق نمو أكثر شمولاً بالنظر إلى تزايد أوجه عدم المساواة بين بلدان المنطقة وداخلها والآثار السلبية للجائحة. ويتضمن التقرير كذلك تحليلاً للكيفية التي يمكن بها أن يستفيد الجميع من المكاسب المتوقعة من فرص التجارة والإنتاج والاستثمار والنمو التي تتيحها منطقة التجارة الحرة. وبالتركيز على العناصر الثلاثة التي ترسخ النمو الشامل (الناس والازدهار والشراكة) من بين العناصر الخمسة five Ps الواردة في خطة عام 2030 (الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة) يتم تقييم التحديات التي تواجهها التجارة غير الرسمية عبر الحدود، لا سيما بين الفئات المهمشة، لضمان أن تكون منطقة التجارة الحرة شاملة للجميع عبر القطاعات وأن يتم استخدام القوى العاملة المتنامية في المنطقة بكفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، كما يتضمن التقرير تقييماً للكيفية التي يمكن بها للمنطقة أن تستفيد استفادة شاملة من إمكاناتها التجارية غير المستغلة من خلال منطقة التجارة الحرة. وأخيرا، يسلط التقرير الضوء على أهمية الشراكات في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لتعزيز النمو الشامل والقدرة على الصمود في فترة ما بعد الجائحة في المنطقة بشكل فعال.

ثانياً- الاستنتاجات الرئيسية

6- يسلط التحليل الوارد في *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2021* الضوءَ على الكيفية التي ستؤثر بها الاتجاهات والممارسات الأخيرة في مضمار السياسة العامة، ولا سيما تلك التي يتوقع أن تسود في إطار منطقة التجارة الحرة، على آفاق تحقيق نمو أكثر شمولاً، بالنظر إلى تزايد أوجه عدم المساواة بين بلدان المنطقة وداخلها والآثار السلبية للجائحة. وتقدَّم توصيات إلى الحكومات في أفريقيا والمجتمع المتعدد الأطراف، تهدف إلى دعم صنع السياسات في جميع أنحاء القارة من خلال تحديد الكيفية التي يمكن بها أن تكون المكاسب المتوقعة من فرص التجارة والإنتاج والاستثمار والنمو التي تتيحها منطقة التجارة الحرة أكثر شمولاً. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح إنشاء مجموعة أدوات لتبسيط عناصر النمو الشامل في المفاوضات الجارية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

7- وتُعَد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واحداً من المشاريع الرائدة في إطار خطة عام 2063، التي تتضمن أهدافاً مختلفة تتعلق بالنمو المستدام والشامل للجميع. ويتمثل أحد أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في "تعزيز وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع، والمساواة

(6) UNCTAD, 2021, *Economic Development in Africa Report 2021: Reaping the Potential Benefits of the African Continental Free Trade Area for Inclusive Growth* (United Nations publication, sales no. E.21.II.D.3, Geneva).

بين الجنسين، والتحول الهيكلي للدول الأطراف". وبناء على ذلك، يتم في إطار *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2021* تناول عناصر وقنوات محددة التي يمكن من خلالها للتدخلات والشراكات المتكاملة في إطار منطقة التجارة الحرة أن تدعم الاستغلال الشامل للفوائد المحتملة، التي تشمل التنويع الاقتصادي وتعزيز القدرة على الصمود؛ وزيادة حصص النساء والشباب والمؤسسات المملوكة محلياً في التجارة؛ ودعم رفع تصنيف المشاريع غير الرسمية إلى مشاريع صغيرة ومتوسطة. وتؤكد المناقشة على الدور الاستراتيجي لمنطقة التجارة الحرة في إطلاق العنان لفرص التصدير المتساوية لجميع الجهات الفاعلة دعماً للنمو والتنمية الشاملين. وتكشف المستويات العالية للإمكانات التجارية غير المستغلة عن فرص للنمو الشامل في إطار منطقة التجارة الحرة. ومع ذلك، وكما هو مبيّن في التقرير، لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا اقترن التنفيذ بسياسات واستراتيجيات تجارية متماسكة تركز على الحد من الاعتماد على السلع الأساسية في المنطقة وتعزز التجارة المنصفة. وتتوقف فعالية هذه السياسات على نوعية الآليات المؤسسية، سواء تلك المعنية برصد التنفيذ أو بتسوية المنازعات، والشراكات التي تدعم تفعيل منطقة التجارة الحرة. وتشمل الحقائق النمطية الرئيسية ما يلي:

- في المتوسط، انخفضت نسبة الأسر في أفريقيا التي يقل مستوى دخلها أو استهلاكها عن 1,9 دولار في اليوم (تعادل القوة الشرائية) من 40,2 في المائة في عام 2010 إلى 34,4 في المائة في عام 2019. وفيما يتعلق بعدم المساواة، يتراوح مؤشر جيني في بلدان أفريقيا من 27,6 في المائة (الجزائر) إلى 63,3 في المائة (جنوب أفريقيا). وتهدد الجائحة بتعريض العديد من مكاسب النمو التي تحققت في السنوات الأخيرة للخطر، من خلال وقف انخفاض معدلات الفقر ومفاقمة أوجه عدم المساواة.

- يشمل النمو الشامل للجميع عناصر النمو الشامل المرتبط بالدخل والنمو الشامل المتعدد الأبعاد؛ أما النوع الأول من النمو، عبر جميع شرائح السكان، كما يتضح من خلال منحنيات حدوث النمو، فقد كان شاملاً (أي النمو الذي يقلل من الفقر وعدم المساواة) في 17 بلداً فقط في أفريقيا؛ وأدى إلى الحد من الفقر ولكن زاد من أوجه عدم المساواة في 18 بلداً؛ ولم يكن شاملاً للجميع (أي النمو الذي لا يحد من الفقر ولا من أوجه عدم المساواة) في 14 بلداً.

- يمكن أن يساعد تعزيز التكامل التجاري الإقليمي على تعزيز التنمية الشاملة. ومن شأن إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية داخل أفريقيا في إطار منطقة التجارة الحرة أن يتيح فرصاً تجارية جديدة.

- يبلغ إجمالي إمكانات التصدير غير المستغلة للتجارة البينية في أفريقيا 21,9 مليار دولار، أكثر من ثلث المبلغ يُعزى إلى الخلافات المتصلة بالتجارة. أما المبلغ المتبقي، أي 13,3 مليار دولار، فهو مدفوع بالناتج المحلي الإجمالي والنمو السكاني الذي يُتوقّع أن يترجَم إلى زيادة في العرض والطلب في القارة.

- من المتوقع أن يؤدي التحرير الجزئي للتعريفات الجمركية بحلول عام 2025 في إطار منطقة التجارة الحرة إلى زيادة إمكانات التصدير بين البلدان الأفريقية بمقدار 9,2 مليارات إضافية.

- يمكن لمدى قدرة منطقة التجارة الحرة على تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية أن يزيد من قدرة البلدان الأفريقية على الصمود في فترة ما بعد الجائحة، ولا سيما فيما يتعلق باللوازم الطبية والمنتجات الغذائية. وقد يكون هذا مهماً أيضاً فيما يتعلق بالطاقة المتجددة لأن

مختلف البلدان لديها موارد مختلفة من الطاقة ويمكن لزيادة حجم التجارة أن تدعم تنويع مزيج الطاقة وتسـخِّر أوجه التكامل. وقد يكون هذا مهماً في أفريقيا نظراً للأهمية المتزايدة لخطة النمو الأخضر كجزء من سيناريوهات ما بعد الجائحة.

- لزيادة شمول التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، من الضروري تيسير مشاركة المشاريع المحلية والمشاريع المملوكة للنساء. ويُعدّ تيسير دخول الأسواق وخفض تكاليف بدء الأعمال التجارية، فضلاً عن تعزيز الروابط الإنتاجية بين المصدرين والاقتصاد المحلي، أمريْن حاسميْن لتحقيق نمو أكثر شمولا.

- تشكل الخلافات المستمرة المتصلة بالتجارة، بما في ذلك التدابير غير الجمركية، والثغرات في الهياكل الأساسية، وعدم كفاية المعلومات التجارية، أعباء تثقل كاهل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والفئات المهمشة. وتواجه الشركات القيود التجارية بشكل مختلف، وفرص استفادتها من المدخلات والقدرات الإنتاجية غير متكافئة. وتتطلب معالجة هيمنة عدد قليل من الجهات الفاعلة في السوق والحواجز الهيكلية والتنظيمية التي تحول دون دخول الأسواق المحلية والأجنبية تعاوناً طويل الأجل في سياسات الاستثمار والمنافسة. وعلاوة على ذلك، تنطوي بعض الحواجز التجارية على عناصر ذات تكلفة ثابتة، ومن ثم تتأثر الجهات الفاعلة الأصغر حجماً بشكل غير متناسب، ولا سيما فيما يتعلق بالتدابير غير الجمركية.

- يتسم التنفيذ الفعال للسياسات والاستراتيجيات المتماسكة ومواءمة القواعد التجارية بالأهمية، ويُعتبر تسلسل السياسات أمراً أساسياً في تحقيق الإمكانات التي ينطوي عليها اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

- وينبغي التصدي للتحديات المتصلة بآلية تسوية المنازعات التابعة لاتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك التكاليف المالية والسياسية والقيود المفروضة على القدرات، لتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة من إسماع صوتها وحماية حقوقها.

ثالثاً- توصيات تتعلق بالسياسات العامة

8- يدشن تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حقبة جديدة من الحوكمة التجارية في أفريقيا، وينبغي اعتباره فرصة لإجراء الإصلاحات الهيكلية التي تمس الحاجة إليها في جميع أنحاء القارة، لدعم النمو الشامل والانتعاش في فترة ما بعد الجائحة.

1- تبسيط القواعد والممارسات التجارية

9- **تعزيز التدابير التجارية الفعالة، بما في ذلك من خلال رقمنة القواعد والممارسات.** يحدد تنفيذ التدابير التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك التدابير الجمركية وغير الجمركية، الفعالية من حيث التكلفة والقدرة التنافسية للاقتصادات في أفريقيا. وتنطوي رقمنة التجارة وتعزيز نظم التداول غير الورقي على إمكانات كبيرة لدعم صغار التجار، وينبغي أن تكون أولوية رئيسية لواضعي السياسات والممارسين التجاريين. وينبغي تسريع وتيرة اعتماد التكنولوجيات، الذي ازداد خلال الجائحة، عبر الاقتصادات في أفريقيا، بما في ذلك من خلال الجهود المكرسة لدعم رفع مستوى المهارات الرقمية وإذكاء الوعي في صفوف أكبر شرائح السكان. وتمثل هذه التدابير عناصر رئيسية تحدد اختيار الأعمال التجارية فيما يتعلق بالحصول على المدخلات من داخل منطقة التجارة الحرة. وبالإضافة إلى ذلك، يعكس

إنشاء آلية للإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية ورصدها وإزالتها من خلال منصة إلكترونية الطموحات القارية فيما يتعلق بتعميم مراعاة القضايا الرقمية في الإصلاحات التجارية. وينبغي أن تستخدم الشركات هذه الآلية بفعالية للإبلاغ عن أي حواجز قد تواجهها في إطار التجارة عبر الحدود. وينبغي تشجيع استخدام الأداة في جميع أنحاء القارة من خلال تنظيم مناسبات للتوعية، مكرسة بوجه خاص للتاجرات والأعمال التجارية الصغيرة. وسيكون اعتماد شهادات المنشأ الإلكترونية مفيداً أيضاً في رقمنة الإجراءات. ويمكن لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن تصمم نظاماً إلكترونياً متكاملاً لإصدار شهادات المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة. ولن يسمح ذلك بتخفيض تكاليف التجارة فحسب، بل سيساعد أيضاً على ضمان أمن النظم القائمة على الشبكة الإلكترونية وتعقبها وكفاءتها. ومن الناحية العملية، يمكن لهذا النظام أن يسمح للمصنعين والمصدرين بأن يقدموا إلكترونيا، على منصة مخصصة على شبكة الإنترنت، جميع الوثائق ذات الصلة لإصدار شهادات المنشأ. وينص اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على استخدام شهادات المنشأ الإلكترونية، التي يتعين إصدارها وقبولها وفقاً للتشريعات المعمول بها في كل بلد. واعتماد التصديق الإلكتروني ليس إلزامياً بموجب الاتفاق. بيد أن المبادرات القائمة عبر الجماعات الاقتصادية الإقليمية والرقمنة المتزايدة في العمليات التجارية ومزايا توفير التكاليف التي تتيحها هذه الإجراءات يمكن أن تساعد في تشجيع الدول الأطراف على اعتماد التصديق الإلكتروني. وفي إطار السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، على سبيل المثال، يُتوقع أن يحل التصديق الإلكتروني على شهادة المنشأ محل التصديق اليدوي. وينبغي أن تُستكمل هذه الإجراءات باستثمارات في أصول الهياكل الأساسية المادية وممرات التنمية (مثل الممرات الخاصة بالنقل والتجارة والزراعة والصناعة وغيرها من الممرات). ويمكن أن تشمل الإجراءات القصيرة الأجل إلى المتوسطة الأجل إنشاء مناطق اقتصادية خاصة إقليمية ووطنية قائمة بذاتها وتتسم بالكفاءة والترابط الجيد (مثل المناطق الاقتصادية الخاصة العابرة للحدود، والمناطق الصناعية، والمجمعات التكنولوجية)، في إطار شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص.

10- **ضمان تقارب القواعد والممارسات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وبين منطقة التجارة الحرة والجماعات الاقتصادية الإقليمية. يمكن أن يقوّض عدم تجانس الاتفاقات التجارية بين البلدان في أفريقيا فعاليةَ القواعد في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.** ويلزم بذل جهود متضافرة وتنسيق التعاون فيما بين الدول الأطراف، عبر الجماعات الاقتصادية الإقليمية، للحد من تعقيد المشهد التنظيمي فيما يتعلق بالتجارة الإقليمية، وبناء أوجه تآزر بين مختلف الترتيبات التجارية، وتحقيق التكامل. وهذا أمر معترف به في مختلف أحكام اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي تشدد على التعاون والمساعدة المتبادلة. ويعني تحقيق هذه الأهداف ضمناً أن الدول الأطراف بحاجة إلى تعزيز المواءمة التدريجية (مثل وضع تعاريف مشتركة للأهداف والمتطلبات، ويفضل أن تُواءَم مع المعايير الدولية والقارية)، والمعادلة (مثل الاعتراف بالأنظمة التقنية والمعايير وتقييمات المطابقة للدول الأخرى باعتبارها مكافئة في تحقيق أهداف السياسة العامة) والاعتراف المتبادل (قبول إجراءات الدول الأخرى) بالتدابير المتصلة بالتجارة. وقد تحتاج الدول الأطراف إلى إعادة النظر في جوانب معينة من السيادة الوطنية لصالح نظم منسقة وتعاون أكبر، بغية تحقيق أهداف مشتركة. ويمكن أن يكون التقارب في نظم الهياكل الأساسية الجيدة مدفوعاً بمؤسسات قارية ذات جودة تُعنى بالهياكل الأساسية، مثل المنظمة الأفريقية للتوحيد القياسي، ونظام المقاييس داخل أفريقيا، واللجنة الأفريقية للتوحيد القياسي للتقنيات الكهربائية، ومؤسسة التعاون الأفريقي في مجال الاعتماد، التي تعمل عن كثب مع الدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد لا يكون من السهل التوفيق بين بعض الأحكام المتباينة، مثل معايير قواعد المنشأ، فيما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد يشجع هذا التباين القطاع الخاص على توجيه الإنتاج والتجارة نحو جماعة اقتصادية إقليمية محددة، الأمر الذي من شأنه أن يقوض تحقيق هدف منطقة التجارة الحرة

القارية الأفريقية المتمثل في زيادة التجارة القارية. وفي هذا السياق، من المهم للجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحادات الجمركية أن تحقق تقارباً تدريجياً نحو وضع مجموعات جديدة من قواعد المنشأ التي يمكن مواءمتها مع أحكام قواعد المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويمكن أن يساعد ذلك أيضاً في معالجة القضايا المتعلقة بتداخل قواعد المنشأ وانتشارها في جميع أنحاء القارة.

11- **تعزيز الاستعلامات عن السوق، لتوفير المعرفة حول فرص السوق، وقواعد التجارة، واللوائح التنظيمية الأخرى**. ينبغي دعم الرابطات الصناعية، بما فيها الرابطات والشبكات التجارية النسائية على الصعيدين الإقليمي والوطني، والوسطاء، وخدمات الأعمال التجارية، وتزويد هذه الجهات بمعلومات عن السوق لتيسير الروابط، وتعزيز مشاركة المرأة، والحد من أوجه عدم التطابق المحتملة بين الطلب والعرض، سواء بين البلدان أو داخلها. ويلزم أيضاً أن تتاح فرص لرائدات المشاريع والمنتِجات للمشاركة في المعارض الدولية والمعارض التجارية، كوسيلة للتعرف على الأسواق المتخصصة والتواصل مع المشترين الدوليين. ومن المتوقع أن يعمل مرصد التجارة الأفريقي كمستودع للبيانات والمعلومات ذات الصلة بالتدابير والسياسات والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية. ويمكن للبيانات التي يتم جمعها من خلال المنصة أن تساعد على تقييم تنفيذ مختلف التدابير التجارية. ويمكن للترتيبات الإقليمية على مستوى الجماعة الاقتصادية الإقليمية أن تدعم أيضاً تتبع التقدم المحرز في التنفيذ.

2- ضمان أن يكون القطاع الخاص محركاً للنمو المفضي إلى التحول: من الضروري اتباع نهج تصاعدي

12- يمكن دعم الدور المركزي للقطاع الخاص من خلال تعزيز الرابطات الصناعية والوسطاء، لربط الأعمال التجارية وتيسير الوصول إلى رأس المال البشري والمادي والمدخلات والخدمات الوسيطة. ويتطلب اتباع نهج تصاعدي فعال يبدأ بمعالجة العقبات التي تحول دون المشاركة في النشاط الاقتصادي على المستوى الجزئي النهوضَ بأنشطة جمع البيانات وتبادل المعارف التي تفرزها الدراسات الاستقصائية التي تقوم بها المؤسسات. ولن تتمكن سياسات التجارة والاستثمار والمنافسة التي تنفذ دون فهم هيكل السوق واحتياجات القطاع الخاص من جني الفوائد الكاملة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تحقيق النمو الشامل. وفي المقابل، ينطوي الأخذ بنهج تنازلي على مخاطر تتعلق بتأثير جماعات الضغط القوية وبحماية الصناعات التي يهيمن عليها عدد قليل من الجهات الفاعلة في السوق. ومع ذلك، فإن النهج التصاعدي وحده غير كاف لإحداث تغيير مستدام بالنيابة عن القطاع الخاص. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن يقترن اتباع هذا النهج بإجراءات على المستوى الأوسط، تهدف إلى الاستفادة من الرابطات الصناعية والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني.

3- النهوض بمنطقة تجارة حرة شاملة من خلال تدابير تكميلية تستهدف الفئات الضعيفة

13- إن تسخير إمكانات النمو الشامل لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ليس تلقائياً؛ فتحقيق هذه الإمكانات يستلزم اتخاذ تدابير تكميلية. ولا يتضمن الاتفاق أحكاماً متمايزة لصالح الجهات صاحبة المصلحة التي كثيراً ما تعاني الحرمان في النظم التجارية الرسمية، من قبيل الأعمال التجارية المملوكة للنساء، وصغار التجار، ورواد المشاريع الشباب. ومن الضروري اتخاذ تدابير تكميلية على الصعيدين الإقليمي والوطني، لتحقيق منطقة تجارة حرة شاملة للجميع. وتشمل هذه التدابير، على سبيل المثال، تحديد أولويات الدعم المقدم إلى الجهات الفاعلة والقطاعات حيث تنطوي الإصلاحات التجارية على أكبر قدر من الإمكانات لتحقيق الشمول، بحيث تستفيد المرأة العاملة في التجارة والزراعة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وعلى صعيد السياسات العامة، من المهم إدماج الجهات الفاعلة التالية في صلب الاقتصاد الرسمي: الأعمال التجارية المملوكة للنساء؛ ورواد الأعمال الشباب؛ والمنتجون والتجار غير الرسميين؛ والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويمكن أن تضع الدول الأطراف خططاً للعمل الإيجابي لدعم هذه الفئات،

بما في ذلك في مجال المشـــتريات الحكومية. فعلى ســـبيل المثال، يمكن للقواعد الوطنية التي تنظم المشتريات الحكومية أن تمنح جزءاً من جميع أنواع العقود للأعمال التجارية القارية والإقليمية دون منافسة مع شركات راسخة. وتستتبع التدابير التكميلية لصالح منطقة تجارة حرة قارية أفريقية شاملة للجميع أيضاً إنشاءَ مراكز حدودية شاملة واعتماد نظم تجارية مبسطة. وتبين التجارب على مستوى الجماعة الاقتصادية الإقليمية أن النظم التجارية المبسطة يمكن أن تزيد من هوامش ربح صغار التجار، بما في ذلك الأعمال التجارية المملوكة للنساء. وتسمح هذه النظم بالتخليص الجمركي من خلال عدد محدود من الإجراءات الجمركية، شريطة أن تكون قيمة المنتجات المتداولة دون عتبة معينة. ويمكن أن تشكل أفضل الممارسات المتبعة داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية أساساً لنظام تجاري قاري مبسط. ويتسم الترويج لحلول التمويل المناسبة بأهمية بالغة لصغار التجار الذين يتوفر لديهم رأس مال أولي محدود ومدخرات محدودة لبدء أعمالهم. وقد ينظر واضعو السياسات في تطوير منتجات مالية منسقة مع خطط إقراض مرنة، تقدم شروطا تفضيلية للتجار غير الرسميين عبر الحدود. ويمكن وضع أطر سياساتية وقانونية منسقة للأموال المتنقلة ونظم الدفع الإلكتروني عبر الحدود للحد من المخاطر وأوجه القصـــور المرتبطة بالمعاملات النقدية. ويمكن أن توفر نظم الدفع الإلكتروني وسيلة لصناديق عابرة للحدود و/أو نظم للتحويلات المالية تكون فعالة وفي المتناول، وفرصة لإضفاء الطابع الرسمي على بعض أنشطة التجارة غير الرسمية عبر الحدود. وتستبعد نظم الدفع الإقليمية القائمة إلى حد كبير التجار غير الرسميين عبر الحدود لارتباطها بالقنوات المصرفية الرسمية. وينبغي أن تركز جهود الدعوة على إدماج المنتجات المصرفية التي تستهدف التجار عبر الحدود في نظم الدفع هذه، لمعالجة التفاوت في المعلومات المتاحة للتجار وللمؤسسات المالية.

4- وضع إطار لجمع البيانات عن التجارة غير الرسمية عبر الحدود وتحسين توافر البيانات ذات الصلة المصنفة حسب نوع الجنس

14- بالنظر إلى الحجم المقدر للتجارة غير الرســـمية عبر الحدود وأهميتها وعواقبها الإيجابية على الأمن الغذائي للأسر المعيشية الفقيرة ودخلها، فإن الافتقار إلى البيانات والإحصاءات في هذا الصدد يعيق أي جهود لتحديد حجم التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، مما يجعل من الصـــعب اســـتيعاب وفهم الديناميات المختلفة المؤثرة، لإثراء عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة. وبعزى هذا النقص جزئياً إلى عدم وجود تعريف متفق عليه عالمياً للتجارة غير الرسمية عبر الحدود. ومن الضروري وضع تعريف ومنهجية مشتركين من أجل إنشاء قاعدة بيانات إحصائية متماسكة، بما في ذلك، على سبيل المثال، استخدام أوصاف للسلع الأساسية تكون متسقة مع الإحصاءات التجارية الرسمية، مما يتيح الرصد والمقارنة والتحليل عبر البلدان في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويمكن استكمال الدراسات الاستقصائية الطولية للتجارة غير الرسمية عبر الحدود بدراسات استقصائية اجتماعية واقتصادية، لتوفير رؤى ثاقبة للحالة الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للتجار غير الرسميين عبر الحدود ونقل تصورات التجار عن نوعية الهياكل الأساسية والخبرات على الحدود. ويمكن أن يتجاوز جمع البيانات عن التجارة غير الرسمية عبر الحدود البيانات المتعلقة بتجارة البضائع، بما في ذلك التكاليف المتصلة بالتجارة (مثل تكاليف النقل والتخزين والإقامة)، ليشـــمل تقييم أثر تدابير تيســـير التجارة. وينبغي للحكومات الوطنية أن تكثف جهودها لجمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، للتمكين من إجراء تحليل أعمق لمشاركة المرأة في سلاسل القيمة والتجارة. ولضمان الأخذ بزمام الأمور والاستدامة، ينبغي أن تضطلع المكاتب الإحصائية الوطنية بدور القيادة في رصـــد التجارة غير الرســـمية عبر الحدود. وفي حالات القيود المفروضـــة على الموارد والقدرات على الصعيد الوطني، ينبغي دعم الحكومات من الجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في معالجة الثغرات، وبناء القدرات، وتجميع ومواءمة البيانات والإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس.

5- إنشاء آليات مؤسسية متكاملة للتنفيذ والرصد

15- يتطلب تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية هيكلاً مؤسسياً قوياً ومتكاملاً. والاتفاق متعدد الأبعاد ويغطي قطاعات متنوعة. ولذلك ينبغي أن تشمل الترتيبات المؤسسية للتنفيذ والرصد على الصعيد الوطني، قدر الإمكان، ممثلين عن الكيانات العامة والخاصة ذات الصلة. ولكي تكون الترتيبات المؤسسية أكثر شمولاً، ينبغي أن تضم ممثلين من بين النساء المنتجات والتاجرات، والأعمال التجارية الصغيرة وغير ذلك من المجموعات، وأن تأخذ في الحسبان أصوات هذه الجهات في عمليات تصميم السياسات وتنفيذها ورصدها. وتقوم عدة بلدان بإنشاء لجان وطنية معنية بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مكلفة بتنسيق التنفيذ والرصد بموجب الاتفاق. وأدرجت بلدان أخرى هذه الولاية في أعمال اللجان التجارية القائمة (مثل اللجان الوطنية لتيسير التجارة المنشأة في إطار منظمة التجارة العالمية). ويهدف الهيكل المقترح للجان الوطنية إلى ضمان الشمول، من خلال اختيار أعضاء من مختلف الوكالات الوطنية وسلطات الجمارك والأعمال التجارية. ويمكن للجان الوطنية أن تنشئ لجاناً تقنية أو أفرقة عاملة مخصصة أو دائمة لمعالجة أحكام محددة من الاتفاق. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج المؤسسات الإقليمية والوطنية إلى وضع وتنفيذ آليات فعالة لرصد وتقييم القواعد التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تتبع التقدم المحرز. ويمكن لمجموعة الأدوات التي اقترحها الأونكتاد لتقييم فعالية التدابير غير الجمركية أن تساعد الدول الأطراف على إجراء عمليات مراجعة تنظيمية للتدابير المتصلة بالتجارة، بغية فهم التحديات التي يواجهها المصنعون والتجار. ويمكن أيضاً تحقيق هذا الهدف من خلال مؤشر الأعمال التجارية القطرية الذي اقترحته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والذي يهدف إلى تقييم الصعوبات التي تواجهها الأعمال التجارية في بلدان أفريقيا في إطار التجارة عبر الحدود، بغية التعرف على التحديات الرئيسية التي تعيق القدرة التنافسية التجارية. ويمكن لهذه الأدوات أن تساعد واضعي السياسات على اتخاذ تدابير تصحيحية استباقية وتخفيف الأعباء المتصلة بالتجارة التي تواجهها الشركات. وينبغي أيضاً تشجيع المشاورات المنتظمة بين الحكومات والشركات، بما في ذلك من خلال المنصات الرسمية وغير الرسمية بين القطاعين العام والخاص، في جميع أنحاء القارة، لأن ذلك مفيد في تصميم التدخلات المناسبة لدعم الأعمال التجارية. ونظراً لتعدد المؤسسات والجهات صاحبة المصلحة المشاركة في تنفيذ الاتفاق، يلزم تنظيم التنسيق الفعال للسياسات تنظيماً جيداً بين أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومختلف الوزارات والكيانات ذات الولايات التي يحتمل أن تكون متناقضة. ومن الناحية المثالية، ينبغي مواءمة تصميم السياسات مع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والأطر الإقليمية، مع امتناع الدول الأطراف عن اتباع أي ممارسات تقيّد التجارة. وينبغي أن تتلاءم حماية الصناعات الوليدة مع الطرائق المنصوص عليها في الاتفاق بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، أي أنه يمكن استبعاد ما يصل إلى 3 في المائة من الخطوط التعريفية من خطة تحرير التجارة. وبالنظر إلى هيكل الإنتاج والتصدير في معظم الاقتصادات، تحتاج بلدان أفريقيا إلى اتباع سياسات صناعية نشطة في القطاعات ذات الأهمية الحاسمة للتنمية الشاملة والتنويع الاقتصادي. بيد أن هذا ينبغي ألا يؤدي إلى سياسات حمائية لا مبرر لها تتجاوز الفترات الانتقالية المسموح بها، وينبغي تنسيق السياسات تدريجياً على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وأخيراً، هناك علاقة جوهرية بين السلام والتجارة والنمو الشامل، ومن الأهمية بمكان أن تتصدى البلدان لانعدام الأمن والإرهاب وأن تقيم تعاوناً من أجل السلام. وينبغي أن يتصدر الأمن والحكم الرشيد والسلام الأولويات في خطة التكامل والتدخلات ذات الصلة.

6- بناء قدرات الجهات صاحبة المصلحة المعنية فيما يتعلق بالقواعد والممارسات الشاملة

16- لدى بلدان أفريقيا بالفعل اتفاقات تجارية على الصعيدين الدولي والإقليمي. ومع ذلك، ينبغي عدم الاستهانة بقدرة البلدان على تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بالنظر إلى القيود

الإنمائية التي تواجهها. ويتوقف التنفيذ الفعال لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والإجراءات المحددة لتيسير التجارة على برامج التدريب ورفع مستوى المهارات التي توفَّر للمسؤولين الحكوميين المعنيين بتجهيز تدفقات الاستيراد والتصدير وجمع البيانات ورصدها. وبناء القدرات في مجال تنفيذ منطقة التجارة الحرة ضروري للتحقق من أن القطاع الخاص على اطلاع على الاتفاق ولكسب التأييد اللازم على الصعيدين الإقليمي والمحلي. وبالنسبة لصانعي السياسات والمسؤولين التجاريين، بما في ذلك سلطات الجمارك، يمثل بناء القدرات شرطاً مسبقاً لتنفيذ أحكام الاتفاق مع مراعاة عدم التجانس في المشهد التجاري على جميع المستويات، سواء أكانت دولية أو قارية أو إقليمية أو وطنية. وبالنسبة للأعمال التجارية، التي تؤدي دوراً محورياً في إنتاج وتجارة السلع والخدمات، فإن تنفيذ الاتفاقي أمر ضروري لجني فوائده الكاملة. وبالإضافة إلى ذلك، لكي يفهم القطاع الخاص النصوص والقواعد والأنظمة في إطار منطقة التجارة الحرة ويستخدمها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، من المستصوب أن تترجم النصوص القانونية إلى لغات مختلفة على الصعيدين الإقليمي والوطني. ويمكن أن يتناول بناء القدرات أيضاً الأدوات المتاحة، من تلك المتعلقة بإذكاء الوعي إلى وسائط الإعلام المطبوعة والأدوات الإلكترونية مثل صناديق الأدوات على الإنترنت والمواد التدريبية والمعلومات. وفي *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا 2019: صنع في أفريقيا – قواعد المنشأ لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية*، اقترح الأونكتاد مجموعة أدوات رقمية لقواعد المنشأ يمكن توسيعها بسهولة لتشمل مواضيع أخرى في إطار منطقة التجارة الحرة، مثل تدابير تيسير التجارة والحواجز التقنية أمام التجارة. ويمكن أن تشمل مجموعة الأدوات هذه، في جملة أمور، مواد تدريبية على الإنترنت وتبادل المعلومات، ومعلومات على شبكة الإنترنت في شكل مستودع لأحكام الاتفاق ومكتب للمساعدة. ويمكن أن تضع صناديقَ أدوات أمانةُ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الصعيد القاري، والجماعات الاقتصادية الإقليمية على الصعيد الإقليمي، واللجان الوطنية على الصعيد المحلي.

7- توجيه الدعم التقني والمالي إلى أقل البلدان نمواً لمعالجة القيود التجارية

17- يرتبط الإصلاح التجاري في أقل البلدان نمواً ببطء نسبي في وتيرة تنفيذ الاتفاقات، زد على ذلك أن القدرة على تسخير المنافع التجارية محدودة نسبياً في هذه البلدان مقارنةً بمعظم البلدان غير المنتمية إلى فئة أقل البلدان نمواً. ولم تُمنح أقل البلدان نمواً معاملة تفضيلية بخلاف الفترة الأطول لتحرير التعريفات الجمركية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويواجه معظم هذه البلدان قيوداً هيكلية، مثل ضعف قاعدة التصنيع والخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه أقل البلدان نمواً غير الساحلية (14 بلداً من أقل البلدان نمواً البالغ عددها 33 بلداً في أفريقيا) تكاليف تجارية أعلى، وهو ما من شأنه أن يقوّض قدرتها التنافسية في إطار منطقة التجارة الحرة. ولا ينص الاتفاق على قواعد منشأ تفاضلية لأقل البلدان نمواً، وهو ما كان سيساعد على تقليص الفجوات المتصلة بالقدرات الإنتاجية مقارنةً بمجموعات البلدان الأخرى. ولذلك، ينبغي لبرامج المساعدة التقنية والمالية في إطار منطقة التجارة الحرة أن تستهدف أولاً وقبل كل شيء أقل البلدان نمواً. فعلى سبيل المثال، يدعم الإطار المتكامل المعزز، وهو صندوق متعدد المانحين تقوده منظمة التجارة العالمية، ومبادرة المعونة من أجل التجارة أقل البلدان نمواً على الصعيد الدولي في التصدي للقيود المتصلة بالتجارة. ويمكن إنشاء برامج مماثلة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تستضيفها الأمانة. وسيكون الهدف النهائي هو توجيه الدعم المالي والتقني من خلال برامج تستهدف في المقام الأول أقل البلدان نمواً في أفريقيا، بغية تقديم المساعدة في معالجة القيود المتصلة بالتجارة وتعزيز التكامل في سلاسل القيمة الإقليمية.

8- تعزيز التعاون على الصعيدين الدولي والقاري

18- يجري تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في إطار مشـــهد تجاري ديناميكي، في ظل وجود عدة اتفاقات متعددة الأطراف وثنائية، وفي وقت يشهد منافسة كبيرة في الأسواق العالمية ومجموعة من التدابير المتصـلة بالجائحة المتواصـلة. وفي هذا السـياق، وإلى جانب ترشـيد القواعد والممارسـات التجارية، يمكن لكل من أعضـاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والدول غير الأعضـاء أن يعتبروا الاتفاق إطاراً متكاملاً لتوطيد النُّهج القارية فيما يتعلق بالمفاوضات خارج القارة. ويمكن أن يساعد الاتفاق على تعزيز موقف أفريقيا بحيث يكون لها رأي في المناقشـات بشـأن قضـايا التجارة الراهنة في منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك التجارة الإلكترونية؛ وحقوق الملكية الفكرية، ولا سيما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وتيسير الاستثمار؛ والتنظيم المحلي للخدمات. وفي هذا الصدد، يمكن للدول الشريكة غير الأعضاء في الاتفاق أن تساعد الاقتصادات في أفريقيا على تحقيق توازن بين المصالح الإقليمية والوطنية. وفي الوقت نفسه، تحتاج بلدان أفريقيا إلى الإسراع بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والنظر في أثر أي اتفاق تجاري مع أطراف ثالثة على التكامل الإقليمي، وتجنب تقويض جهود التكامل لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للاتحاد الأفريقي أن يعجل بتحقيق الطموح المتمثل في جعل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية اتحاداً جمركياً.

9- اعتماد تدابير فعالة من حيث التكلفة وتعزيز آليات تسوية المنازعات

19- تشـير الأدلة المسـتقاة من الترتيبات التجارية الدولية وتلك التي تندرج في إطار الجماعات الاقتصادية الإقليمية إلى أن بلدان أفريقيا لم تلجأ إلا بقدر محدود إلى الآليات الرسمية لتسوية المنازعات بسبب عوامل تتراوح من ارتفاع التكاليف المالية والسياسية إلى القيود المفروضة على القدرات والإحجام عن التقاضي. وفي هذا السياق، وبغية خفض التكاليف المرتبطة بالتمثيل الحضوري، يمكن رقمنة تسوية المنازعات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال اسـتخدام آليات تسـوية المنازعات عبر الإنترنت كلما أمكن ذلك. ويمكن للآليات الإلكترونية أن تجعل العملية في متناول الدول التي تواجه قيوداً مالية كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، وللحد من التكاليف السياسية المرتبطة بآليات تسوية المنازعات، يجوز للبلدان أن تستخدم، قدر الإمكان، النُّهج الدبلوماسية كملاذ أول في تسوية المنازعات، على النحو المنصوص عليه في العملية الرسمية لتسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وهذه النُّهج، بما في ذلك المساعي الحميدة والتوفيق والوساطة، هي آليات لتسوية المنازعات تستند إلى القواعد وتسمح للدول بالسعي المتبادل إلى التوصل إلى حل، والوفاء بالالتزامات المتصلة بالاتفاق، والحفاظ على العلاقات بين الدول. ويمكن للدول الأطراف أيضاً أن تنشئ مؤسسة لبناء القدرات، أي مركزاً استشارياً معنياً بقانون منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، على غرار المركز الاستشاري المعني بقانون منظمة التجارة العالمية. ويمكن تكليف هذا المركز بدعم التدريب وتقديم الخدمات الاستشارية إلى الدول الأطراف، ولا سيما أقل البلدان نمواً، للمساعدة في حل المنازعات التجارية. ويمكن أن يعمل المركز أيضاً مع الجامعات في جميع أنحاء القارة لدعم برامج التدريب في مجال القانون التجاري الدولي، مع التركيز على قواعد وأنظمة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

10- تنفيذ البروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشـئة للجماعة الاقتصـادية الأفريقية والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة والاستقرار لتيسير تنقل اليد العاملة وجني فوائد شاملة

20- يشير تقييم إمكانات التصدير في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى أن الاقتصادات الكبيرة والاقتصـادات حيث تكون مرافق الإنتاج مجهّزة تجهيزاً أفضـل يمكن أن تجني أكبر المكاسـب من زيادة فرص الوصول إلى الأسواق من خلال تحقيق وفورات الحجم. وتنقّل اليد العاملة أمر أساسي لتفسير

الآثار التوزيعية للتجارة الدولية لأن الصناعات المتنافسة على التصدير والاستيراد تتجمع في مواقع مختلفة ولا يستطيع العمال التنقل بسلاسة بين المناطق والقطاعات. ولذلك، فإن تنفيذ البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص عنصر حاسم في ضمان أن تكون منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أكثر شمولاً. وعلى وجه الخصوص، ينطوي تنفيذ البروتوكول على إمكانية توليد فوائد كبيرة للتجار غير الرسميين عبر الحدود؛ والحد من مواطن الضعف المرتبطة بالمعابر الحدودية غير القانونية وفقدان الدخل بسبب طلبات التأشيرة الطويلة؛ والمساعدة في التعرف على التجار غير الرسميين عبر الحدود في التجارة الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالتجارة في الخدمات، يمكن أن ييسّر تنفيذ البروتوكول المعاملات والاتصالات بين المشترين والبائعين، من خلال تخفيض تكاليف الحصول على التأشيرات وإلغاء التكاليف المتصلة بتصاريح الإقامة والعمل. زد على ذلك أن تيسير حرية تنقل الأشخاص بين بلدان أفريقيا، إلى جانب توفير الفرص للتجار عبر الحدود، يمكن أن تكون له أيضاً آثار كبيرة على النساء والشباب، بما في ذلك ما يتعلق بالقدرة على الهجرة بين المناطق والبلدان بحثاً عن فرص العمل.

11- ضمان العدالة الضريبية واتساق الأحكام في سياسات الاستثمار والمنافسة

21- تعالَج أهم الجوانب المتعلقة بالتكامل القاري، أي بناء القدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية، في إطار المرحلة الثانية من تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ومن غير المرجح أن تدعم السياسات التجارية وحدها النمو الشامل. وبدلا من ذلك، ينبغي معالجة المكاسب التوزيعية المحتملة من التكامل الإقليمي من خلال التعاون القوي في وضع سياسات الاستثمار والمنافسة. وينبغي أن تسعى الحكومات إلى ضمان دفع ضرائب عادلة من أجل تمويل الهياكل الأساسية التي تيسّر إقامة الروابط مع المناطق الريفية النائية. وتُفهم إعادة توزيع الضرائب والعدالة الضريبية على أنهما عامل محدد للنمو الشامل. وكثيراً ما تنطوي سياسات الاستثمار الحالية على إعفاءات ضريبية، في الوقت الذي ينبغي للحكومات أن تتعاون في تحديد الحد الأدنى من الضرائب المفروضة على الشركات المتعددة الجنسيات من أجل تعزيز النمو الشامل للجميع وتعبئة الموارد المحلية والتوزيع المتساوي للمنافع المتأتية من التجارة والاستثمار. ويمكن لآلية تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن تساعد في معالجة هذه المسائل في سياسات الاستثمار والمنافسة، لتجنب السياسات الضريبية القائمة على السباق نحو الهاوية.

12- ضمان إنفاذ حقوق متساوية من أجل تنمية الفئات المهمشة وحمايتها

22- يهدف الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب إلى حماية حقوق الإنسان وضمان المساواة في الحصول على التعليم والصحة والموارد الإنتاجية والحماية القانونية. بيد أن بعض المجموعات تعاني الحرمان المنهجي بسبب نوع الجنس أو الطبقة أو الأصل العرقي، ولا تزال سبل حماية المرأة من العنف غير كافية. لذا، ينبغي للحكومات أن تعمل على اعتماد وإنفاذ قوانين مناهضة التمييز، للمساعدة في ضمان التنمية الشاملة.

رابعاً- استنتاج

23- ينبغي أن تقيّم البحوث التحليلية المستقبلية آثار توزيع الدخل المحلي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بغية المساعدة في دعم أولئك الذين قد يستفيدون أقل من غيرهم. ويمكن أن تدرس هذه التحليلات أيضاً الآثار التمايزية للمبادرات على المرأة والرجل. وينبغي أن تتبع المفاوضات الجارية بشأن التعريفات المنطبقة على المنتجات الحساسة إطاراً منطقياً يستند إلى التجربة لتحديد السلع الأساسية التي ينبغي إدراجها. وفي هذا الصدد، من المهم رصد استخدام الأفضليات لتحديد النظام التفضيلي الأكثر

استخداماً على طول الممرات الرئيسية، لأن مثل هذه المعلومات يمكن أن تسترشد بها المفاوضات المقبلة بشأن التحسينات الممكن إدخالها على الأحكام المتعلقة بقواعد المنشأ والتدابير غير الجمركية. وهناك حاجة أيضاً إلى إجراء بحوث إضافية بشأن محددات الدخول المستدام إلى الأسواق بالنسبة للشركات الجديدة وبشأن الكيفية التي يمكن بها أن يشكل تركيز الصادرات على مستوى الشركة، سواء أكانت شركة دولية أم محلية، عائقاً هيكلياً أمام جني فوائد شاملة. ويتعين على واضعي السياسات أن يفهموا هيكل السوق ويدركوا قوة الشركات القائمة، إما لزيادة المنافسة من خلال دعم دخول الأسواق أو ليكونوا على دراية باحتمال حدوث سلوك مانع للمنافسة في حالات ارتفاع التكاليف الثابتة ووفورات الحجم. ولا يوجد نهج واحد يناسب الجميع. ويمكن أن تستخدم البلدان التحليل الوارد في *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2021* كمجموعة أدوات لتقييم شمول أنماط التجارة والكيفية التي يمكن بها للاتفاقيات التجارية أن تعزز المشاركة الاقتصادية للفئات المهمشة في القطاعات كثيفة العمالة وذات القيمة المضافة العالية.